رأي القدس

محاكمة غير عادلة وغير شرعية

■ جاءت عملية اغتيال المحامي خميس العبيدي الرجل الثاني في فريق الدفاع عن الرئيس العراقي صدام حسين وزملائه، لتضيف سببا قويا جديدا يؤكد عدم شرعية هذه المحاكمة، وضرورة نقلها الى مكان آمن خارج العراق.

فالمحامي العبيدي هو المحامي الثالث الذي يتم اغتياله تحت سمع قوات الامن العراقية وبصرها، بل وبتورط بعض العناصر المحسوبة عليها. ولذلك لم يكن غريبا ان تطالب هيئة الدفاع عن الرئيس صدام بوقف اجراءات المحاكمة، واجراء تحقيق دولي في جرائم الاغتيال هذه.

فمن ابسط شروط المحاكمة، اي محاكمة، توفير الامن للمحامين والشهود وكل المشاركين فيها، ولكن ما حدث هو عكس ذلك تماما، فالمحامون يواجهون الموت في وضح النهار، والشهود تعرضوا لكل انواع الاهانات والاعتداءات والتهديدات، وفي ظل اجواء ارهابية كهذه تفقد محاكمة الرئيس العراقي وزملائه كل مقومات الشرعية، مثلما تفتقد الى المصداقية.

قوات الامن العراقية تدرك جيدا ان فريق الدفاع يواجه اخطارا عديدة تهدد حياتهم، مثلما تهدد سلامة عائلاتهم، وكان من المفترض، حفاظا على مصداقية المحكمة، ان تبذل اقصى ما في وسعها من جهود من اجل حماية هؤلاء، ولكن يبدو ان قوات الامن العراقية غير مؤهلة لهذه المهمة، او مخترقة من قبل عناصر تدين بالولاء للميليشيات الطائفية التي تحركها الاحقاد والنزعات الانتقامية.

العراق الجديد الواقع تحت الحماية الامريكية من المفترض ان يكون عراقا مختلفا، يحافظ على قيم العدالة وحقوق الانسان، ويقدم مثلا رائعا في بناء مؤسسات ديمقراطية وامنية وقضائية مختلفة، فقد وعدت الولايات المتحدة الامريكية والمتعاونون معها من حكام العراق الجدد، بان تكون محاكمة الرئيس العراقي وزملائه وفق المعايير الدولية، وهذا لم يتحقق حتى الان.

لا نعتقد ان الحكومة العراقية ستستجيب لطلب هيئة الدفاع باجراء تحقيق لمعرفة الجهات التي تقف خلف اغتيال المحامي العبيدي، لعدة اسباب، ابرزها انها لم تحقق مطلقا في عمليات اغتيال سابقة استهدفت محامين آخرين من زملائه، مضافا الى ذلك ان معظم قوات الامن العراقية طائفية النزعة والانتماء، تقدم الولاء للطائفة والحزب على الولاء للوطن.

عشرات القتلى يسقطون يوميا في الحرب الاهلية الطائفية التي تسود البلاد حاليا، وبعض عمليات القتل والتطهير العرقي التي تسود العراق تنخرط فيها عناصر محسوبة على قوات الامن العراقية، مثل فرق الموت التي جرى تشكيلها لاغتيال وتصفية ابناء الطوائف والاعراق الاخرى، واساتذة الجامعات والعلماء وكبار ضباط الجيش العراقي السابق.

انها محاكمة غير شرعية، وتتعارض مع كل الوعود الامريكية في ارتقائها الى مستوى المحاكم الدولية، ومقاطعة فريق الدفاع لها امر منطقي ومبرر. فمن حق الرئيس العراقي وزملائه ان يحظوا بمحاكمات عادلة، وفي مكان آمن، ومن قبل قضاة محايدين، تماما مثلما حدث مع الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسيفتش.

حروب لم يعد لها من معنى الا توليد الكراهية وعدم الاستقرار

د. بشير موسى نافع *

■ منذ هجمات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001 والعالم يعيش حالة حرب دائمة. الادارة الامريكية، وحلفاء لها بين الدول الأوروبية والعربية والاسلامية، أطلقت عليها اسم الحرب على الارهاب. ثمة شكوك واسعة بالطبع تحيط بمصداقية هذا التوصيف، ولكن حتى لو قبل العالم أنها بالفعل حرب محددة بهدف القضاء على الارهاب العالمي، فمن الواضح أن هذه الحرب تناسخت الى عدد من الحروب. حرب في أفغانستان، حرب في العراق، حرب على القاعدة وملحقاتها في عدد كبير من دول العالم، حرب على الفلسطينيين، شعباً وقوى سياسية، وربما حرب وشيكة على ايران. في أغلب هذه الحروب، تواجه قوات أجنبية، أمريكية وأوروبية، شعوباً ذات تقاليد وقيم ولغة مختلفة، ولا يبدو ان لهذه الحروب من نهاية. النتيجة الوحيدة المتوقعة لهذه الحروب هي تعميق الكراهية بين الأمم، وبالذات كراهية شعوب عربية واسلامية للولايات المتحدة، واطالة أمد الموت والدمار وعدم الاستقرار.

لم يكن من المتصور، ولا حتى من دولة من الدرجة الثالثة، أن تترك هجمات مثل تلك التي تعرضت لها واشنطن ونيويورك بدون رد. ولكن الجهة المسؤولة عن ارتكاب الهجمات لم تكن دولة ولا أمة، وفي ضوء الدوافع التي استخدمت لتسويغ تلك الهجمات، كان المفترض ان ترد الولايات المتحدة بعملية أمنية واسعة لملاحقة المسؤولين عن الهجمات، وبسياسة ذكية لعزلهم عن الشعوب العربية والاسلامية. لم يكن مثل هذا الرد معقولاً وحسب، بل وفعالاً أيضاً، فقد شهد العالم عشية الهجمات حالة تعاطف واسعة النطاق مع الولايات المتحدة، في الدول الغربية وبين العرب والمسلمين، كما سارعت الشريحة الأكبر من الزعماء والمفكرين وقادة الرأي الاسلامي الى ادانة الهجمات ومرتكبيها أياً كانوا. ولكن الولايات المتحدة لم تتبن الخيار المعقول والفعال، بل تبنت الخيار الامبراطوري. ما عاشه العالم منذ خريف 2001، لم يكن أقل من عاصفة امبراطورية من الجند والقذائف والأساطيل، تضرب يميناً وشمالاً ضد كل من تجرأ، أو يظن أنه سيتجرأ، على الخروج عن الطاعة. من يشكك في النوايا الامريكية يقول ان الحرب على الارهاب ليست أكثر من انشاء سياسي لاضفاء الشرعية على أهداف من نوع آخر، أهداف مثل السيطرة على مصادر الطاقة في حقبة بات النفط فيها أحد المحددات الرئيسية للقوة، مثل التحكم في مناطق ذات أهمية استراتيجية لحصار قوى منافسة محتملة كالصين وروسيا، ومثل تأمين التفوق الاسرائيلي الاقليمي. ولكن مهما كانت الحقيقة فقد جاء الوقت لادراك حجم الفشل الذي تواجهه هذه الحرب، وفداحة العواقب التي تهدد بتركها على العلاقات الدولية وعلى الاستقرار في المجال العربي ـ الاسلامي والسلم في العالم بأسره.

كان الهجوم الامريكي العسكري على أفغانستان أولى حلقات هذه الحرب، بهدف اسقاط حكومة طالبان. لم تكن لطالبان علاقة ما بالهجمات على واشنطن ونيويورك، بل ان قنوات دبلوماسية واقتصادية كانت تنسج بين طالبان والادارة الامريكية لاستكشاف امكانية مد خطوط أنابيب نفط وغاز من وسط آسيا عبر الأراضي الأفغانية. ولم يكن لدى طالبان عداء خاص تجاه الولايات المتحدة، التي ساهمت مساهمة بارزة في هزيمة الاحتلال السوفييتي لأفغانستان. كما ان حكومة طالبان، التي سيطرت على أكثر من تسعين بالمئة من أراضي البلاد وحررتها من أمراء الحرب ومن زراعة المخدرات، كانت في طريقها لاجراء متغيرات هامة على السياسة المتخلفة التي أدارت بها شؤون الشعب الأفغاني. الجريمة التي وجهت لطالبان كانت حماية قادة القاعدة وتوفير ملاذ آمن لتدريب عناصرها ومخططاتها. وهذه بلاشك كانت الحقيقة، ولكن مهما كان التعامل مع حكومة طالبان صعباً، فانه لم يكن مستحيلاً، وكان من الممكن بشيء من الصبر والضغط ان يفك الارتباط بين طالبان والقاعدة. بدلاً من ذلك، تصرفت الادارة الامريكية على أساس ان حكومة طالبان ليست أكثر من مجموعة خارجة عن القانون، لا جذور ولا اعتبار لها وسط الشعب الأفغاني. ولتوكيد هذه الرؤية، تسابقت محطات التلفزة العالمية، ما ان سقطت حكومة طالبان في كابول، على اظهار مشاهد شبان أفغان يسارعون الى حلق لحاهم، تحرراً من القيود الطالبانية.

طالبان بالطبع لم تكن ظاهرة منبتة، وقد مثلت حالة التقاء فريدة بين تقاليد وقيم اسلامية ومحلية من ناحية، والعصبية البشتونية من ناحية أخرى. وكان من الواضح ان اسقاط طالبان سيدخل أفغانستان في حلقة جديدة من العنف الطويل والمنهك، بغض النظر عن وجود القاعدة أو عدم وجودها. وهذا ما حدث بالفعل، لاسيما ان الادارة الامريكية وحلفاءها الأفغان لم يبذلوا جهداً يذكر لاحتواء طالبان وأنصارها، بل تصرفوا كمنتصرين منتقمين، وسرعان ما أعادوا تقسيم البلاد بين أمراء الحرب، الذين يصعب تبرئة أكثرهم من جرائم اللصوصية والاختلاس وتهريب المخدرات والقتل. عاد قادة طالبان الى مناطقهم الاصلية، احتموا بالناس والجبال، أعادوا تنظيم صفوفهم، وشيئاً فشيئاً، وفرت لهم أخطاء المحتلين وغربتهم عن تقاليد البلاد، وجرائم الحكام الجدد، والنزعة الأفغانية الرافضة للسيطرة الأجنبية، المناخ الملائم للصعود المسلح والسيطرة على مناطق واسعة من البلاد.

الأمر في حلقة الحرب الثانية أكثر بساطة، فغزو العراق لم يكن له من مبرر ولا مسوغ، لا على صعيد الحرب على الارهاب ولا على صعيد القانون الدولي. كان غزو العراق تجلياً واضحاً ليس للنزعة الامبراطورية وحسب، بل وللغرور الامبراطوري أيضاً. أريد بغزو واحد من أكبر بلاد العرب والمسلمين وأكثرها ارتباطاً بتاريخهم فرض احساس غير قابل للشك بالهزيمة في كل المجال العربي ـ الاسلامي. وساهم الغرور الامبراطوري في تأسيس قناعة بأن العراقيين سيرحبون بالغزاة ويمطرونهم بالزهور. والى جانب تصور العراق قاعدة لتغيير خارطة المنطقة الثقافية والسياسية، وضع بالتفاهم مع حفنة من الحلفاء العراقيين مشروع لمحو الدولة العراقية واعادة بنائها من جديد، ولاعادة رسم جغرافية العراق على أسس عرقية وطائفية. ولكن عراق ما بعد الاحتلال كذب كل توقع وتخطيط. بدلاً من الترحيب بالاحتلال الأجنبي، انفجر العراق، منطقة بعد الأخرى ضد الاحتلال، وسرعان ما تحولت شوارع مدنه الى ساحة للموت المدبر والعشوائي على السواء. البلد الذي خطط له ان يكون نموذجاً يحتذى، تجزأ الى مناطق صراع بين القوى السياسية الحليفة للاحتلال، الصراع على النفوذ والثروة وحصص النفط المهرب. أما مفاتيح جنة الديمقراطية التي وعد بها العراقيون فقد سلمت لحفنة من السياسيين البؤساء الذين لا يعرفون من العراق الا البقعة الصغيرة المحصنة المعروفة بالمنطقة الخضراء، والذين تسكنهم أوهام الحكم والسيطرة لا هموم خدمة الشعب وازدهاره. وما بين سياسة قهر السنة وهزيمتهم، الى محاولة استرضائهم واستيعابهم في جسم الحكم والدولة الجديدة، تشظى العراق الى طوائف واثنيات ومصالح وولاءات حزبية وقبلية وسياسية ودينية، ولم يعد لجسم الدولة والحكم من وجود ملموس. في عراق الاحتلال، ليس ثمة من يعرف من هو المسؤول فعلاً عن هذا العراق الجديد.

ولم تقتصر الحرب على أفغانستان والعراق، فبالرغم من ان لا الولايات المتحدة ولا أي من الدول الغربية تعتبر طرفاً فعلياً في الصراع الدائر على فلسطين، فليس من الممكن اخراج العامل الامريكي من هذا الصراع. على مدى السنوات الخمس الماضية، لم تعد للولايات المتحدة سياسة تجاه المسألة الفلسطينية سوى السياسة الاسرائيلية نفسها، وقد تمتعت حكومة أرييل شارون بكل دعم أمريكي ممكن لايقاع أكبر الاذى بالفلسطينيين وهزيمتهم وتركيعهم. وبينما سلمت مقاليد الأمور في كابول وبغداد لقوى مسلحة حليفة للولايات المتحدة، وضعت قوى المقاومة الفلسطينية، التي لم تمارس سوى حقها في مقاومة الاحتلال، على قوائم الارهاب. حتى الديمقراطية الفلسطينية لا سبيل لقبولها. فبعد الحاح أمريكي كبير على عقد الانتخابات، دفعت الادارة الامريكية باتجاه فرض حصار دولي محكم على الحكومة الفلسطينية الجديدة، لا يستهدف وزراء حماس وحسب، بل يستهدف كل الفلسطينيين في الضفة والقطاع.

في كل من هذه المناطق لا يمكن القول ان الولايات المتحدة وسياساتها قد حققت انتصاراً ملموساً. ولكن الادارة الامريكية لا تتحدث الا بلغة الانتصار، بالرغم من ان أحداً لا يتوقع انتصاراً قريباً، لا في أفغانستان ولا في العراق، ولا في فلسطين. وفي المقابل، لا يبدو ان بامكان طالبان أو قوى المقاومة العراقية انزال هزيمة قاطعة بالوجود العسكري الامريكي. الولايات المتحدة هي دولة عظمى، تتمتع بامكانيات بشرية ومادية لم تتوفر من قبل لقوة واحدة على المسرح الدولي، وباستطاعتها، ان أرادت، مواصلة طريق الحرب لسنوات عديدة قادمة. ولكن النتائج لن تكون في صالح السياسة الامريكية، ولن تؤدي الى المحافظة على النفوذ والمصالح الامريكية. المشكلة الرئيسية التي ينبغي على الادارة الامريكية ملاحظتها ان الحرب في هذه المناطق الثلاث، وفي ايران ان تعرضت هي الأخرى للهجوم الامريكي، لم تعد حرباً ضد أنظمة أو قوى سياسية مسلحة، هذه حرب ضد الشعوب، أو قطاعات كبيرة منها. وليس ثمة حرب ضد الشعب استطاع المحتل تحقيق الانتصار فيها. انتصارات المحتلين الأجانب على الشعوب انتهت منذ زمن بعيد. وان لم تستطع مقاومة الشعوب المحتلة ايقاع الهزيمة بقوى عسكرية كبرى، فان عواقب الصراع سرعان ما تؤدي الى انسحاب المحتلين. حروب الاحتلال هي دائماً حروب باهظة التكاليف، بشرياً ومادياً وسياسياً وأخلاقياً. في الحروب الحديثة، لا يستطيع طرف، بلغ ما بلغ من القدرة التقنية، تجنب ايقاع خسائر في أوساط غير المحاربين، أو بالمنشآت المدنية. أما في حروب الاحتلال القاسية، فان هذه الخسائر تصبح أوسع نطاقاً واطول مدى. اضافة الى ذلك، فان خسائر المحتل نفسه سرعان ما تولد توجهاً يصعب كبحه للانتقام، مما يضاعف من التكلفة الأخلاقية للحرب. من أبو غريب الى باكتيا، ومن شاطئ غزة الى الاسحاقي وحديثة، ثمة أدلة متزايدة على قذارة هذه الحرب وعلى ما تعنيه من موت وفقدان وتحلل أخلاقي للمحتل ولمن هم تحت الاحتلال.

هذه حرب ليس لها من نهاية مشرفة ولا مؤكدة، ما هو مؤكد ان الهوة الفاصلة بين شعوب المنطقة والولايات المتحدة تزداد اتساعاً، وأن كراهية هذه الشعوب للسياسة الأمريكية بلغت مستويات لم تعرف ولم تسجل من قبل. وان كان للولايات المتحدة من مصالح في هذه المنطقة من العالم، مصالح استراتيجية واقتصادية، فلم يعد من الممكن التنبؤ بمستقبل هذه المصالح، ليس بسبب نشاطات القاعدة، التي هي نشاطات هامشية على أية حال، بل بسبب هوة الكراهية المتسعة بين الشعوب العربية والاسلامية والسياسة الامريكية. ليس هذا وحسب، بل ان المنطقة، وربما العالم ككل، يتحرك سريعاً نحو وضع من التدافع والتنافس بين قواه الرئيسية لم يكن من الممكن توقعه في مطلع التسعينات، عندما وضعت الحرب الباردة أوزارها. فروسيا وصين اليوم أكثر توكيداً على مصالحهما الاستراتيجية مما كانا قبل عقد من الزمان، وأكثر قدرة على الدفاع عن هذه المصالح مما كانتا من قبل. ولا يجب ان يكون هناك من شك في ان التورط الامريكي والغربي المتزايد في حروب تمس حياة ومستقبل واستقرار الملايين من العرب والمسلمين سيفتح مجالاً واسعاً للتنافس والتأثير على المصالح الامريكية والغربية في المنطقة.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

ملف علوني: أزمة ضمير قضائية في اسبانيا

د. فيوليت داغر *

■ تسلمت اللجنة العربية لحقوق الانسان باللغة الاسبانية أهم ما ورد في التصويت الخاص من القاضي يواكان جيمنيث غارسيا، أحد أعضاء المحكمة الاسبانية العليا، حول نص الحكم الصادر على تيسير علوني الذي سلم لحاميه قبل يومين. وبغض النظر عن المكان المتميز الذي خصص للصحافي العربي الاسباني علوني، هناك اعلان ببراءته من التهم الموجهة اليه، وبالتالي ضرورة اطلاق سراحه فوراً.

بداية، أود التنويه بموقف هذا القاضي النزيه وأقف أمام شجاعته الأدبية اجلالا. لقد عرف أن يؤمن نفسه من الانجراف مع التيار الذي جعل الكثيرين يكفرون بالقضاء الاسباني وباستقلالية السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية. فالعديد من المواطنين العرب كانوا يعتقدون في بداية قضية علوني بديمقراطية مؤسساته وكانوا يضعون تساؤلات كبيرة حول مبررات دفاعنا عن تيسير. فهل لأننا نفتقد مثل هذه المواقف في ضمير القضاة في الدول العربية، خاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا الارهاب، كان لا بد من تصور شيء مغاير في الدول التي تسمى بالديمقراطية؟

لكن هل هي في الواقع ديمقراطية فعلا، خاصة عندما نجد أنفسنا أمام ندرة مثل هذه المواقف، وبما يؤكد المسيرة البطيئة لاستقلال القضاء في اسبانيا بعد مصائب دكتاتورية فرانكو؟ هذه الوضعية ليست بالتأكيد صحية ولا بد أن تتعافى مؤسسات هذا البلد سريعا من الشوائب التي علقت بها، حتى بعد سنوات طويلة من رحيل الدكتاتور وخاصة مع نهاية حقبة الصراع المسلح مع منظمة ايتا التي أوقفت اطلاق النار من جانب واحد وبشكل نهائي. بقي أن تتحمل الطبقة السياسية الاسبانية مسؤولية ما آل اليه الوضع. ولا أعني بهذه الطبقة وبكل صراحة، الادارة السياسية الحالية بالضرورة. فهي ربما أيضا تعاني من موروثات من سبقها، وتبحث في هذا المثل بالتحديد عن طريقة ما لاقفال ملف تعرف بأنه فارغ مع حفظ ماء الوجه لسمعة البلاد.

لكن هل لنا أن ننتظر من السلطات السياسية، التي عرفت أن تأخذ موقفا جديرا بالاحترام من التدخل في العراق، أن تفعل الشيء نفسه هنا وهناك استشراس من خصومها يتهمها بكل موبقات التواطؤ مع الارهاب؟ ثم وفي الوقت نفسه ننشد استقلالية القضاء؟ لذا لن أجد بدأ، بعد أن تابعت عن كثب قضية الأخ والزميل تيسير علوني، من مخاطبة القضاء الاسباني بعينه. وأقصد بالقضاء الاسباني الآن المحكمة الدستورية، التي أناشدها وضع حد لهذه المأساة التي طال أمدها والتي طالت، ليس فقط الضحايا وعائلاتهم ومن لف لفهم، ولكن أيضا سمعة القضاء الاسباني.

النائب العام يعاني من أزمة ضمير، وأحد القضاة يسجل في تقرير طويل وجهة نظر مغايرة تماما للحكم تعلن براءة علوني. وهو يصر على تسجيل عناصر رأيه المخالف حتى لا يدفع ثمن قرار قضاة اختارتهم يوما حكومة أزنار وحزب الشعب. هذا الحزب الذي خسر السلطة والشعبية بسبب سياسة رئيس الوزراء السابق الذي نهج على نسق طوني بلير وبرلسكوني موقفا مؤيدا وداعما للسياسة الأمريكية. موقف يؤجج كلما استطاع الخوف من المسلمين في اوروبا والخوف من الارهاب لاضعاف الحكومة الاشتراكية الحديثة.

أذكر هنا بمحاولته انزال مظاهرة مليونية في السادس من حزيران (يونيو) 2006 في مدريد. خطوة لم تنجح تماما لكنها استنفرت قرابة 150 ألف شخص في العاصمة الاسبانية للتعبئة ضد الارهاب المنسوب لايتا وللعرب بآن. لقد كانت الشعارات وبعض اليافطات مليئة بالشوفينية والعداء لأية مصالحة وطنية في اسبانيا تنهي كل أشكال العنف السياسي. ووصل الحال لاتهام رئيس الوزراء الحالي، عبر أحد المتحدثين في المظاهرة، بالتواطؤ مع جماعات عربية لتنظيم أحداث 11 آذار (مارس) الارهابية في اسبانيا. والهدف كما يفترض هذا المتحدث نجاح ثاباتيرو في الانتخابات وتسلمه السلطة.

جو محموم وموبوء كهذا ليس من الغريب أن يوظف فيه ملف الارهاب في ألاعيب سياسية رخيصة. لكن هناك جالية عربية ومسلمة تدفع الثمن وصنوف تعذيب في السجون وأحكام بحق أبرياء بتهم الارهاب أو التعاون معه. فهل يحق لمواطني هذا البلد ومثقفيه وصحافته اغماض العين عما يجري والاستمرار في هذه اللعبة الخطيرة؟ أم سيكون للمحكمة الدستورية كلمة مغايرة، كلمة الفصل في قضية شخص ومجموعة مواطنين من أصل عربي ومسلم يدفعون ثمن زمن ردىء مع سبق الاصرار والتصميم وهم براء؟

تُعدّ المحكمة الدستورية الهيئة القضائية الأكثر مقاما في اسبانيا. يُنظر اليها على أنها حارس الحقوق والحريات الدستورية. ذلك باعتبار أن الدستور يكرّس قواعد الاجراءات الجنائية (المعارضة، حق التزام الصمت، منع اجبار المتهم على الاعتراف على نفسه، القواعد المتعلقة بالدليل الاجرائي، ضرورة المحاكمة العادلة، احترام حقوق الدفاع وقرينة البراءة). من المهام التي تتولاها هذه الهيئة القضائية، منذ انشائها عام 1981، مساعدة السلطة القضائية على تطبيق القوانين وفقا لما ينص عليه الدستور شكلا ومضمونا. وقد سبق وأمرت المحكمة الدستورية من خلال قرار رقم 1991/245 باطلاق سراح مسجونين بموجب حكم صدر نتيجة اجراءات اعتبرتها المحكمة الأوروبية لحماية حقوق الانسان مخالفة للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان.

تبيّن المادة 159 في الباب التاسع تحت عنوان «المحكمة الدستورية» من القانون الأساسي المتعلق بالمحكمة العضوية ما يلي:

1 ـ تتكون المحكمة العضوية من اثني عشر عضوا يعيّنهم الملك، يقترح الكونغرس بأغلبية 5/3 من أعضائه أربعة منهم، ومجلس الشيوخ يقترح بنفس الأغلبية أربعة آخرين، والحكومة عضوين اثنين، ونفس العدد يقترحه المجلس العام للسلطة القضائية.

2 ـ يعيّن أعضاء المحكمة الدستورية من القضاة والوكلاء وأساتذة الجامعة والموظفين العموميين والمحامين، ممن مارسوا مهنتهم منذ أكثر من عشرين سنة. وبذلك يصبح كلهم قانونيين يتمتعون باختصاص معترف به.

3 ـ يُعيّن أعضاء المحكمة الدستورية لمدة تسع سنوات يتم بعدها تجديدهم بالثلث كل ثلاث سنوات.

4 ـ يتعارض شرط أعضاء المحكمة الدستورية مع كل تفويض نيابي وكل وظيفة سياسية أو ادارية وممارسة مهام التسيير داخل حزب سياسي أو نقابة والعمل فيهما وممارسة مهام القضاة والوكلاء وكل نشاط آخر مهنيا كان أم تجاريا. عدا ذلك، لأعضاء المحكمة الدستورية نفس حالات التعارض المفروضة على أعضاء السلطة التشريعية.

5 ـ ان أعضاء المحكمة الدستورية مستقلون ولا يمكن عزلهم طيلة عهدتهم. وتضيف المادة 161 في الفقرة الأولى أن هذه «الهيئة القضائية العليا» تمارس اختصاصها على كامل التراب الاسباني و(...) تضمن حق الطعن الفردي للحماية من انتهاك الحقوق والحريات المنصوص عليها في المادة 53 من الدستور. كما وتُعد قراراتها نهائية بالنسبة للجميع.

يمكن للقاضي أو المحكمة، في نظام القضاء الدستوري الاسباني، أن يطرح مسألة عدم الدستورية، عندما يقدّر حزب ما، تلقائيا أو بمبادرة منه، أن القاعدة التي ترقى الى القانون وتُطبق في النزاع، يمكن أن تتعارض مع الدستور. وتسمح المادة 163 للقاضي العادي باللجوء للهيئة القضائية العليا اذا ما شك في دستورية القانون. وبفضل عرض مسألة عدم الدستورية، أصبح دور القضاة والمحاكم العاديين، الذين يحللون القانون من حيث الدستورية، بطريقة ما، قريبا من الناحية الوظيفية للنموذج الأنكلو ـ سكسوني والمراقبة الخاصة بدستورية القانون.

لا يحمي طعن Amparo الا عددا محدودا من الحقوق والحريات، خصوصا تلك المذكورة في المادتين 14 و19 من الدستور. وقضت المحكمة الدستورية في أحد قراراتها انه لا يمكن الأخذ بعين الاعتبار، خلال طعن Amparo، أحد أحكام الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اسبانيا. وفي عام 1989، ظهرت هذه المحكمة وكأنها في حلّ عن ضمان الاستعمال الصائب للقوانين الأوروبية والدولية. اذن، وحدها القوانين الدستورية صحيحة لاقامة الطعن.

بعد هذا الاستعراض السريع للمحكمة التي سيقدم اليها الطعن، تفرض الأسئلة التالية نفسها: أليست قضية هؤلاء الأسبان المسلمين من أصل عربي مشمولة بمخالفة صريحة للمادة 14 من الدستور الاسباني حول التمييز؟ لماذا لم يعتقل اسباني كاثوليكي أو يهودي أو ملحد واحد لأنه قابل قيادة منظمة ارهابية اسبانية أو دولية؟ لماذا لم يحاسب اسباني واحد على ذهابه الى البوسنة؟

المحكمة الدستورية اليوم أمام خيار صعب. فكما اختلف من قبل القضاة في تقدير التهمة والبراءة في قضية ما تعارفوا على تسميته بخلية القاعدة الاسبانية، ملف تيسير يواجه اليوم من جديد أزمة ضمير في القضاء. قضاء يخضع لضغوط بعض الصحف التي تعيش من الفضائح ولحزب سياسي يبغي مع تراجع شعبيته استعادتها بتجارة الخوف من العرب والمسلمين. فحتى متى سيبقى هذا الآخر الخبز اليومي الذي يعتاش عليه المأزومون؟

* رئيسة اللجنة العربية لحقوق الانسان

متى سنغني للعاصمة المستباحة؟

د. علي محمد فخرو

■ كان صوتها عذباً رقيقاً وحزيناً، كأنه تراتيل ملائكة السماء. كانت تلك المغنية الحساسة، بنت أستراليا، تردد بلغة فرنسية تقطر دموعاً أغنية بغداد: اسمي بغداد، كنت عاصمة النور، وها أنا أسقط. يا لمفارقات القدر: أن يصدر ذلك الرثاء والاكبار من مواطنة دولة يخرج كل يوم رئيس وزرائها وهو يصطف مع الكبار ويلوح بشفرة حلاقة في وجه ما يسميه «الارهاب الدولي»، ويشارك جنودها في التفرج على جيف الموتى في شوارع بغداد المفجوعة.

لكن الأمر لايقف هناك، وتناقضات الأزمنة الرديئة لا تعرف بشاعتها حدود. من حنجرة استرالية مفجوعة ينطلق ذلك النشيد فيتقابل في ذهني، ألحاناً سماوية طاهرة مع ألحان فحيح الشبق والابتذال وهو ينطلق من حناجر مجموعات هائلة من مغنيات ومغنّي عواصم الفن في مشارق ومغارب أرض العرب. مغنون ومغنيات يسمعون في كل يوم أنين بغداد وهي تبكي نساءها وأطفالها، ضحايا الاغتصاب واليُتم على يد برابرة همج قساة جاءوا من وراء البحار ومن الجوار ومن أوكار الداخل، لكن ذلك الأنين لا يحدث صدى في ضمائرهم ولا في ضمائر مؤلفي ومنتجي وموزعي ومذيعي تلك الأغاني العربية.

ما هو يا ترى السبب وراء تلك المفارقة: أهو الخوف من أن لا يستطيع أولئك المغنون الحصول على تصاريح دخول الولايات المتحدة الأمريكية لاحياء حفلات غنائهم؟ لكن تلك المغنية الرقيقة الملتزمة، التي حركتها حساسية مفرطة بالتاريخ ومشاعر نبيلة ضدّ فظاعات الاحتلال الانكلو ـ أمريكي الظالم، لم تسقط تحت هواجس ذلك الخوف، وهي التي أحرى بأن تخاف. أهو السقوط الأخلاقي المذهل الذي طال المغنّين مثلما طال الكثيرين غيرهم من ساكني وطن العرب، فما عادت فضائح سجن أبو غريب السادية ولا أخبار تجويع مساجين العراق أسبوعاً بعد أسبوع الأمن خبز وماء، بينما السجانون الأمريكيون يضحكون ويتلذذون، ولا تدمير المدن على سكانها ولا هتك الأعراض ولا نهب الثروات ولا تأجيج كل أنواع النعرات... ماعاد كل ذلك قادراً على أن يوحي لأحد بكلمات أغنية أو لحن حزن يذكر الناس ببغداد المعراة بينما جسدها الطاهر يلعقه الأوباش والقتلة ومحترفو كل موبقات العهر والعفن في مدن الغرب الكبرى.

يستطيع منتجو الأغنية العربية أن يصدروا ألبوماً غنائياً كل يوم، ويعرفون كيف يعبرون عن مشاعر الحب السمجة المخنثة المراهقة، وتستطيع الكثير من الحناجر العربية لمغنّين ومغنيات على السواء، أن تعبر عن آهات المجون وعن الأحلام البليدة، ولكن هؤلاء لا يستطيعون أن يبكوا عاصمة الحضارة والنور والجمال والشعر والفلسفة والفقه والأدب عبر أجيال وأجيال. لم تستطع أنوف هؤلاء المغنّين العرب أن تشم عبق ذلك التاريخ الذي بقربهم، بينما استطاع أنف تلك العروسة المغنية من استراليا البعيدة البعيدة أن يشم ذلك العبق فتحيله صاحبته الى أغنية حب ووفاء وأمل جميلة.

انحياز الفن لقضايا الأمة الكبرى ولمقاومة مرتكبي المحن والاحن بحق الشعوب ليس بجديد. وتاريخ الأمم كلها يشهد بذلك. وحتى هوليوود، الماجنة التي لا يحركها الا الربح ومداخيل شبابيك التذاكر، أنتجت مئات الأفلام ابان الحرب العالمية الثانية دعماً لقوات الحلفاء ومناهضة للفاشية. وعليه فبعد مرور ثلاث سنوات على اغتصاب بغداد، جغرافية وروحاً وثقافة ودِيناً، كنا ننتظر أن نسمع العشرات من القصائد والألحان العربية، الداعية للمقاومة، الفاضحة للهمجية الأمريكية، المضمّدة لجروح وآلام وأحزان شعب العراق والرافعة لمعنويات الأمة الواقفة ضد الصهيونية النازية وحلفائها من الغرب.

لكن ذلك لم يحدث فكان عاراً على الجميع وخذلاناً لشعب العراق المقاوم البطل.

لسنا ضد أغاني الحب فهي أجمل تعبير عن مشاعر الوجود في الانسان، لكن اضافة لحب المرأة للرجل والعكس، ألا يوجد حب الأوطان والبطولات والمعذبين والأطفال والطبيعة، وهم جميعاً تدوس عليهم أقدام الغزاة في بغداد؟

يا مغنية استراليا، عندما أستمع اليك أرى الله وهو يزمجر غضباً مستنكراً مايفعله مغنو العرب بأمنّهم، حتى اذا ما لمح وجهك قهقه فرحاً ولامسه بحنان.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN